



جامعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

المستوى: سنة ثالثة ماستر - تخصص قانون الأعمال -



مقاييس: قانون التأمين

أ، بشير حفيظة، أ/ بن سالم أحمد عبد الرحمن

ابرام عقد التأمين من الناحية العملية

يمر ابرام عقد التأمين من الناحية العملية عبر مراحل وخطوات تبدا بتقديم طلب التأمين ثم قبول المؤمن تغطية الخطر مؤقتا من خلال مذكرة التغطية المؤقتة الى حين توقيع الوثيقة النهائية وقد يقوم الطرفان باجراء تعديل او اضافة الى العقد الاصلى في ما يسمى بملحق وثيقة التأمين.

1-طلب التأمين :

يقوم المؤمن له بملئ طلب التأمين الذي يحصل عليه من مقر الشركة او من الوسيط يكون الطلب مطبوعا ومتضمنا مجموعة من التساؤلات يجب عليها المؤمن له ، وهي تتعلق ببيانات حول الخطر المطلوب التأمين منه وظروفه .

ومن المقرر ان طلب التأمين لا يكون ملزما للمؤمن ولا المؤمن له الا بعد اتمام العقد، فهو مجرد عرض تمهدى يمكن العدول عنه من طرف المؤمن له، كما للمؤمن حرية الاجابة (الرفض - القبول)، وقد نصت المادة 08 من ق.ت.ج : " لا يترتب على طلب التأمين التزام المؤمن له والمؤمن ، الا بعد قبوله ويمكن اثبات التزام الطرفين اما بوثيقة التأمين واما بمذكرة التأمين او اي مستند مكتوب وقعه المؤمن. "

1-مذكرة التغطية المؤقتة :

اذا قبل المؤمن تغطية الخطر وابرام العقد طبقا لبيانات الواردة في طلب التأمين، يتم تسليم المؤمن له، مذكرة التغطية المؤقتة ، وهي بمثابة قبول الشركة الالتزام بتغطية الخطر بالشروط الواردة في طلب التأمين الى حين تسلم الوثيقة النهائية.

ومذكرة التغطية المؤقتة قد تكون وسيلة اثبات لعقد التأمين النهائي في الحالة التي يقبل المؤمن فيها ايجاب المؤمن له ولكنه يحتاج لوقت تحرير وثيقة التأمين ، وقد تكون اتفاقا مؤقتا بتغطية الخطر المؤمن منه خلال فترة معينة في الحالة التي يحتاج المؤمن فيها لوقت لدراسة ايجاب المؤمن له، ففي الحالة الاولى يتم القبول النهائي لايجاب المؤمن له ولكن يتاخر بتسلیم وثيقة التأمين لحين تحريرها ، ومن ثم تعتبر مذكرة التغطية المؤقتة دليلا

على التعاقد النهائي واثباتا لعقد التامين ، ويترتب عليها كافة الالتزامات والحقوق التي تترتب على وثيقة التأمين النهائية، ويبدأ التامين في سريانه من تاريخ تسليم مذكرة التغطية المؤقتة للمؤمن له.

أما في الحالة الثانية ، فان مذكرة التغطية المؤقتة تعتبر عقد تأمين محدد المدة يلتزم المؤمن بموجبه بتغطية الخطر خلال المدة المحددة في مقابل قسط معين ، تبدأ هذه المدة في السريان بتسليم الوثيقة المؤقتة الى المؤمن له، وتظل سارية الى حين انقضاء المدة المذكورة فاذا قبل المؤمن ابرام العقد النهائي حل العقد النهائي محل المذكرة المؤقتة ، ويستمر التامين الى نهاية مدة العقد او تحقق الخطر، واذا رفض المؤمن ابرام العقد النهائي تنتهي الصلة بينه وبين طالب التامين بانتهاء المدة المعينة في المذكرة المؤقتة (عقد خاص).

2-وثيقة التامين :

وثيقة التامين هي محرر يدون فيه عقد التامين بين المؤمن والمؤمن له حيث جرت العادة على اعداد نماذج مطبوعة ، وهي تتضمن نوعين من البيانات : شروط عامة مطبوعة لاختلف من وثيقة لآخر (نوع واحد من انواع التامين) ، وشروط خاصة تكتب باليد او بالآلة الراقنة

وهي تختلف من وثيقة لآخر تبعا لاختلاف المتعاقدين وظروف التعاقد وقد بينت هذه الشروط الخاصة المادة 7 من قانون التأمين الجزائري : " يحرر عقد التامين كتابة وبحروف واضحة، وينبغي ان يحتوى اجباريا زيادة على توقيع الطرفين المكتبين البيانات التالية:

- اسم كل من الطرفين المتعاقدين وعنوانه.
- الشيء أو الشخص المؤمن عليه.
- طبيعة الأخطار المضمنة.
- تاريخ الاكتتاب.
- تاريخ سريان العقد ومدته .
- مبلغ الضمان.
- مبلغ القسط أو اشتراك التامين.

وقد قضت المادة 622 من القانون المدني الجزائري ببطلان كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل واضح وكان متعلقا بحالة من الاحوال التي تؤدي الى البطلان او السقوط .

وثيقة التامين تكون لحساب المؤمن له ، وقد تكون لحساب حيث قضت المادة 11 ق.ت.ج بأنه يجوز ان يعقد التامين لحساب شخص معين اذا تم التامين بغير تفويض من هذا الشخص فإنه يستفيد من التامين ولو لم يجزه الا بعد وقوع الحادث المؤمن منه.

*بدأ نفاذ التامين:

ان تاريخ توقيع المؤمن والمؤمن له على وثيقة التامين هو تاريخ انعقاد العقد ، والاصل ان يبدأ نفاذ وثيقة التامين من تاريخ توقيع المؤمن له ، غير انه قد يبدأ من تاريخ اخر يتفق عليه وبينه صراحة في الوثيقة ، كما قد يعلق نفاذ وثيقة التامين على سداد القسط الاول وقد جرت العادة على ان ينص في وثائق التامين على بدء نفاذ التامين على الساعة صفر من اليوم التالي لابرام العقد او لسداد القسط الاول.

وقد قضت المادة 17 من ق.ت.ج بان الضمان في عقود التامين المحددة المدة لا يترتب اثره الا في الساعة صفر من اليوم المولى لسداد القسط الا إذا كان هناك اتفاق يخالف ذلك.

ملحق وثيقة التامين :

تنص المادة 9 من ق.ت.ج لايقع اي تعديل في عقد التامين الا بملحق يوقعه الطرفان.

وهذا الملحق هو اتفاق اضافي لاحق لابرام عقد التامين يتضمن شروطا وبيانات توسيع او تضييق من عقد التامين او تعديل في شروط الوثيقة الاصلية المشتبه لعقد التامين نتيجة لظروف مستجدة .

ولا يشرط في الملحق شكلا معينا فيسري عليه مايسري على الوثيقة الاصلية من احكام موضوعية وشكلية خاصة فيما يتعلق بالصحة والبطلان والتفسير ولا تسري التعديلات الواردة الافي حدودها ومن يوم اجرائها ليس لها اثر رجعي غير انه يشترط في الملحق مايلي:

01- ان يوجد عقد تامين مازال ساريا.

02- ان يضيف ملحق التامين جديدا الى العقد الاصل

03- ان يقتضي التعديل رضا الطرفين واتفاقهما .

